www.crin.org www.mawared.org www.scsmena.org

بريد حقوق الطفل

عدد 14

فبراير/شباط 2008

إلى القراء والقارئات

تصدر "نشرة كرين بالعربية" شهريًا وتضمّ أخبارًا من النشرة التي تصدر بالإنكليزية عن شبكة المعلومات لحقوق الطفل CRIN. وبما أن نشرة كرين بالانكليزية تصدر مرتّين بالأسبوع فضلا عن النشرات الخاصة، توجبّ علينا اختيار أخبار معيّنة لنشرتنا هذه. تُختار أخبار "نشرة كرين بالعربية" بحسب أهميتها العالمية أوّلا، ومن ثمّ بحسب صلتها بالمجتمعات العربية. وتضاف أحيانًا إلى النشرة أخبار مهمّة وجديدة لم تصدر في النشرة الانكليزية. وتقسّم الأخبار إلى الفئات التالية: حدث، خبر، نداء للعمل/دعوة للتحرك، ومنشور/وثيقة/تقرير.
تحتوي هذه النشرة على أخبار متعددة من مناقشة مجلس الأمن لقضية تجنيد الأطفال إلى تقرير لجنة حقوق الطفل ، مروراً بدراسة عن آلية المراقبة و التبليغ ودراسة عن أثار حرب تموز على الأطفال والمراهقين وانتهاءاً بتقارير عن المؤتمر الإقليمي حول التعليم وعمل الأطفال، ومؤتمر "التعليم للجميع" الذي عقد في الدوحة- قطر.

فريق " نشرة كرين " بالعربية

المحتويات

- الأمم المتحدة: على مجلس الأمن أن يعمل على اتخاذ التدابير اللازمة ضدّ تجنيد الأطفال [خبر]
- العقاب الجسدي: اجعلني مجرما - تجنّب إجرام الشباب [منشور]
- لجنة حقوق الطفل: اختتام الدورة السابعة والأربعين [تقارير]
- الصراع المسلح: صفحة إلكترونية مخصصة للقضايا النفسية والاجتماعية [دعوة]
- التعليم: تبديد المخاوف إزاء تعليم حقوق الطفل [خبر]
- مجلس الأمن: دراسة عالمية عن تطبيق آلية المراقبة والتبليغ التي تترأسها الأمم المتحدة [منشور]
- من الخطوط الأمامية: الدكتور فيليب كوك Philip Cook [مقابلة]
- دراسة «إدراك»: عن تأثيرات عدوان تموز على الأطفال والمراهقي أعراض نفسية وتراجع دراسي
- المؤتمر الإقليمي للمنطقة حول التعليم وعمل الأطفال:تشديد على الشراكات وقيام الحكومات بتحسين الأوضاع [خبر]
- «التعليم للجميع»: تمنيات وإعلان الدوحة: إلزام الدول العربية وستة مطالب تربوية لم تتحقق بعد[خبر]
- «الأطفال اللقطاء»:ظاهرة تقلق المجتمع الأردني والانقسام عليها يعيق صدور قوانين لمعالجتها
- غزة: آثار نفسية مدمرة جراء المذبحة والمطلوب حمايتهم: ربع الضحايا في غزة من الأولاد
- أفلام كرتون يمنية لتجنيب الأطفال التحرش

"Barid Huqouq Al-Tifl" (Arabic CRINMAIL No.14)
Contents

- **UN: Security Council Should Act Against Child Recruiters [news] (CRINMAIL 957, 15 February 2008)**
- **CORPORAL PUNISHMENT: Make Me A Criminal, Preventing Youth Crime [publication] (CRINMAIL 956, 12 February 2008)**
- **COMMITTEE ON The RIGHTS OF The CHILD: 47th session concludes [reports] (CRINMAIL 954, 5 February 2008)**
- **ARMED CONFLICT: Psycho-social webpage [call for papers] (CRINMAIL954, 5 February 2008)**
- **EDUCATION: Fears over child rights education misplaced [news] (CRINMAIL959, 21 February 2008)**
- **SECURITY COUNCIL: Global study on the implementation of the UN-led Monitoring and Reporting Mechanism [publication] (CRINMAIL116, 29 February 2008)**
- **FROM THE FRONT LINE: Dr Philip Cook [interview] (CRINMAIL 954, 5 February 2008)**
- **Lebanon: Researchers say 2006 war left many children with emotional scars [study] (Original text in Arabic: Assafir Newspaper, 14 February 2008)**
- **Egypt: Regional meeting about Children education and work [news] (Original text in Arabic: Assafir Newspaper, 18 February 2008)**
- **Qatar: UNESCO and Teaching for all conference [news] (Original text in Arabic: Assafir Newspaper, 22 February 2008)**
- **Jordan: Foundling kids- new statistics (Original text in Arabic: Alhayat Newspaper, 24 February 2008)**
- **Palestine: DCI/PS At least 31 children killed in Gaza: over a quarter of total casualties|statement|(Original text in Arabic and English), 5 March 2008**
- **Yemen: Cartoon Film against sexual abuse [news] (Original text in Arabic: Alhayat Newspaper, 24 February 2008)**

الأمم المتحدة: على مجلس الأمن أن يعمل على اتخاذ التدابير اللازمة ضدّ تجنيد الأطفال [خبر]

على مجلس الأمن فرض العقوبات ضدّ الحكومات وقوّات المتمردين التي تستمر في استخدام الجنود الأطفال، بحسب ما صدر عن منظمة مراقبة حقوق الإنسان هذا الأسبوع. وفي هذا الإطار، يعقد مجلس الأمن اليوم نقاشاً مفتوحاً عن الأطفال في الصراعات المسلحة.

سمّى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون 58 دولة ومجموعة مسلحة تقوم بتعبئة الأطفال الجنود واستخدامهم منتهكة بذلك القانون الدولي. وقد قام 14 طرفاً في صراع مسلح بانتهاك القانون بشكل متواصل وذُكرت أسماؤهم في خمسة تقارير متتالية أعدها الأمين العام بين عامي 2002 و2008. وتضم هذه القوات نمور تاميل إيلام للتحرير في سريلانكا، والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي فارك FARC وجيش التحرير الوطني ELN في

كولومبيا، وجيش الرب للمقاومة في أوغندا، والقوات المسلحة الحكومية في جمهورية الكنغو الديمقراطية وميانمار.
وأفاد المدافع عن حقوق الإنسان في منظمة مراقبة حقوق الإنسان جو بيكر Jo Becker : "قامت الحكومات وقوّات المتمردين بتعبئة الجنود الأطفال واستخدامهم سنة تلو الأخرى متحدية بذلك القانون الدولي ومناشدات مجلس الأمن المتكررة." وأضاف: "على مجلس الأمن أن يظهر مدى جديته إزاء تحميل هذه القوات مسؤولية استغلالها لهؤلاء الأطفال."
وفي القرارات التي تم اعتمادها خلال عامي 2004 و2005، ذكر مجلس الأمن أنّه سيقوم بدراسة تدابير مُستهدفة تشمل حظراً للأسلحة، ضدّ الأطراف المشاركة في الصراعات المسلحة التي رفضت وضع حد لاستخدام الأطفال الجنود.
غير أنّ مجلس الأمن لم يفرض أي عقوبات سوى ضدّ شخص واحد لاستخدامه الأطفال الجنود. في الواقع، في شباط/فبراير 2006، منعت لجنة شاطئ العاج قائداً سابقاً من شاطئ العاج، مارتين كوكاكو فوفي Martin Koukakou Fofie من السفر وقامت بتجميد أمواله. علماً أن مجلس الأمن لم يمسّ المنتهكين الآخرين.
وأضاف بيكر: "لا يمكن أن يستمر مجلس الأمن في إصدار التهديدات الباطلة. على القادة العسكريين أن يُدركوا أنّهم إذا استمروا في تجنيد الأطفال، سيواجهون العقوبات أو حظر الأسلحة ونزعها."
وتم نشر أحدث تقرير رفعه الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن عن الأطفال والصراعات المسلحة في 29 كانون الثاني/يناير 29 (يمكن قراءته في ما يلي).

بيان الأمم المتحدة

في هذه الأثناء، أفادت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، راديكا كوماراسوامي Radhika Coomaraswamy ، أنّه على مجلس الأمن "أن يتخذ تدابير ملموسة ومستهدفة" ضد الأطراف التي تستخدم الأطفال وتستغلهم بشكل مستمر خلال الصراعات المسلحة حول العالم.
وتوجهت كوماراسوامي إلى المجلس خلال النقاش المفتوح الذي دام يوماً واحداً، لتشير إلى أن الذين يستمرون في انتهاك القانون الدولي ويستخدمون الأطفال خلال الحروب أو يستغلونهم ما زالوا يفلتون من العقوبة.
ودعت السيدة كوماراسوامي المجلس المؤلف من 15 عضواً إلى وضع آلية تهدف إلى مراجعة ومعاينة التدابير المستهدفة المتخذة ضد المنتهكين لوضع حدّ لحصانتهم.
وقالت:"من الضروري أن يفي المجلس بوعوده من أجل الحرص على مصداقية هذه الممارسة. لذا يمكن أن تشمل التدابير المستهدفة فرض قيود على سفر القادة وإقصائهم عن المشاركة في أي أنظمة حكومية وأي قرارات بالعفو العام، وفرض حظر على الأسلحة ونزعها، ومنع المساعدات العسكرية، وفرض القيود على تدفق الموارد المالية التي تصل للأطراف المعنية.
كما يشكل احتجاز الأطفال بتهمة تورطهم المزعوم مع المجموعات المسلحة مسألة مثيرة للقلق وانتهاكاً للمعايير الدولية، بحسب كوماراسوامي التي أشارت إلى أن عدداً كبيراً من الأطفال المحتجزين يواجه سوءاً في المعاملة، ويخضع للتعذيب، والاستجوابات، بالإضافة إلى الحرمان من الطعام.
فضلاً عن ذلك، تزداد حدّة الهجمات النظامية والمتعمدة ضدّ أطفال المدارس في العديد من الصراعات، لا سيما في أفغانستان، في حين تشهد جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي "مستويات مروعة من العنف الجنسي والمرتكز على النوع الاجتماعي."
ومن ثمّ، توجه ممثلو عشرات البلدان إلى المجلس خلال النقاش الذي عُقد اليوم إثر إصدار تقرير حديث للأمم المتحدة أظهر استمرار استخدام الأطفال وتجنيدهم في الصراعات المسلحة في 13 بلداً في العالم على الأقل.

لمزيد من المعلومات

- زوروا صفحة المعلومات الخاصة ببريد الشبكة الدولية لحقوق الطفل للحصول على تفسير عن حقوق الطفل ومجلس الأمن
- الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراع المسلح (كانون الثاني/يناير 2008)

لمزيد من المعلومات الاتصال:
منظمة مراقبة حقوق الإنسان
Human Rights Watch
350 Fifth Avenue, 34th floor, New York, NY 10118-3299
الهاتف: 1837 216 212 1+

الفاكس: 1300-736 212 1+
البريد الإلكتروني: hrwnyc@hrw.org
الموقع الإلكتروني: www.hrw.org

To read the original text in English
http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16412

العقاب الجسدي: اجعلني مجرماً ـ تجنُّب إجرام الشباب [منشور]

يجب منع ضرب الأطفال، ولو حتى برفق، لأنّه يزيد من نسب الاعتداءات، والسلوك المناهض للمجتمع، والسلوك الإجرامي لديهم في فترة لاحقة من حياتهم، بحسب ما جاء في تقرير جديد.
من شأن القضاء على العقاب الجسدي أن يخفض من نسبة الإجرام على المدى البعيد وأن ينقل رسالة عن صورة المجتمع الذي نود أن نبنيه، وفق الدراسة التي أعدها معهد بحوث السياسات العامة في المملكة المتحدة.
إنّ مخزون الأفكار والأبحاث المقرب من حكومة المملكة المتحدة، يدعو أيضاً إلى أن يخضع الأطفال لعلاج سلوكي ذهني منذ سنّ الخامسة، لمحاولة منعهم من التحول إلى مجرمين في سن المراهقة.
ووفق المديرة الشريكة في معهد بحوث السياسات العامة، ومؤلفة "اجعلني مجرماً، تجنب إجرام الشباب" جوليا مارغو Julia Margo." تظهر الأدلة أنّ أخطر المجرمين بدأوا بارتكاب بالانحراف بين سنّ العاشرة والثالثة عشرة. لذا يجب معالجة المشكلة قبل ظهورها. ولا يشكل في هذا الإطار سلوك الأطفال عامل الخطر الأكبر، لا بل يتمثل هذا الخطر في الأهل."
وشرحت مارغو، عوضاً عن معاقبة الأطفال الذين يظهر في سلوكهم اضطراب مناهض للمجتمع، على الأخصائيين التحقق إن كان الأهل قد تغاضوا أصلاً عن سلوكهم الجانح. ودعت إلى إنشاء مراكز "للبدايات الثابتة" مخصصة للأطفال بين سن الخامسة والاثني عشرة، حيث يمكن تنظيم صفوف للأهل عن تربية الأطفال، وحصص للقراءات الفردية، وجلسات إرشاد واستشارة.
وأضافت مارغو من شأن منع الضرب بشكل كامل أن يخفض أيضاً عدد الأطفال الذين يسلكون درب الإجرام.
وتابعت:"أظهرت أدلة عديدة أن الأطفال الذين يتعرضون للضرب بشكل منتظم – مرة في الأسبوع – هم أكثر عرضة للإصابة باضطراب الشخصية العدائية. "إنّ ضرب الطفل يعلمه التصرف وفق نزواته العاطفية. نحن بحاجة إلى نشر الرسالة التالية: يجب تربية الأطفال وتعليمهم كيف يتحكمون بسلوكهم. كما ينبغي القضاء على العقاب الجسدي بشكل تام."
لا يحق حالياً للأهل في المملكة المتحدة ضرب الطفل إن كانت الضربة ستخلّف رضّة أو كدمة، من جهة أخرى يُسمح بضربه ضربة خفيفة أو فرض "عقاب معقول".
ويعارض العديد من الأطباء هذه السياسة. علّقت المسؤولة عن حماية الطفل في الكلية الملكية لطب وصحة الأطفال، روزالين بروبس Rosalyn Proops ، قائلة:"إنّ هذا التقرير بالغ الأهمية. أسوة بالجميع، لدى أطباء الأطفال آراء مختلفة. لكن يعتبر معظمهم جميع أشكال الضرب اعتداءً على الطفل ولا يجب ممارسة أي منها."
لكن أضاف آخرون أنّه يجب إرفاق مسألة جعل الضرب غير قانونيّ بإرشادات للتأديب الإيجابي.
وقال الطبيب النفسي التربوي أليكس غريفيث Alex Griffiths، يجب أن يرفق منع ممارسة العقاب ببرنامج تربوي:"قبل جعل الضرب تصرفاً غير شرعي، يحتاج الأهل إلى خيارات بديلة واقعية عن كيفية معاملة أطفالهم. وإلاّ، سيجد عدد كبير من الأشخاص الذين يعجزون عن التحكم بأطفالهم، أنفسهم من دون أي شكل من أشكال العقاب لتأديبهم.
صرحت متحدثة باسم قسم المدارس والعائلات أنّ هذه الأخيرة لم تكن مستعدة لتعديل القوانين الخاصة بالضرب، محتجة أنّ العنف ضدّ الأطفال غير قانوني لكن لا يجب تجريم الأهل المحترمين.

لمزيد من المعلومات:

- المملكة المتحدة: المعترك الأساسي في الحرب ضد العقاب الجسدي (6 شباط/فبراير 2008)
- المضي قدماً باتجاه القضاء التام على العنف المنزلي ضدّ الأطفال (21 كانون الثاني/يناير 2008)
- المبادرة العالمية لإيقاف كافة أشكال العقاب الجسديّ ضدّ الأطفال: صيغة حقوق الإنسان للقضاء على كافة أشكال العقاب الجسدي (12 آذار/مارس 2007)

- لجنة حقوق الطفل: التعليق العام رقم 8: حق الطفل في الحماية من العقاب الجسدي وأشكال العقاب الأخرى القاسية أو المهينة (حزيران/يونيو 2006)

لمزيد من المعلومات الاتصال:
معهد بحوث السياسات العامة
30 - 32 Southampton Street, Covent Garden, London, WC2E 7RA
الهاتف: 6100 7470 20 (0) 44+
الفاكس: 6111 7470 20 (0) 44+

To read the original text in English
http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16405

لجنة حقوق الطفل: اختتام الدورة السابعة والأربعين [تقارير]

اختتمت لجنة حقوق الطفل دورتها السابعة والأربعين، وأصدرت استنتاجاتها وتوصياتها الخاصة بوضع الأطفال في **تيمور الشرقية، وجمهورية الدومينيكان**، وهما البلدان اللذان تمت مراجعة تقاريرهما خلال الدورة، وقد تناولت هذه التقارير الجهود المبذولة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل. كما تمت مراجعة تقارير **تيمور الشرقية، والكويت، والتشيلي**، الخاصة بالجهود المبذولة لتنفيذ البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية، بالإضافة إلى تقارير **تيمور الشرقية، وألمانيا، وايرلندا، والتشيلي** عن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة، وتم إصدار الملاحظات الختامية في النهاية.
في الملاحظات الختامية، تحدثت رئيسة اللجنة يانغي لي Yanghee Lee بإيجاز عن التقارير التي تمت مراجعتها خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة. وسلطت الضوء على أنّها اتصلت بالمجلس التنفيذي لليونيسيف في الأسبوع الماضي. وأعلنت أنّه من الآن فصاعداً، ستشارك اللجنة بشكل منتظم في اجتماعات المجلس التنفيذي لليونيسيف بعد أن نالت صفة المراقب.
قدم مقرر اللجنة لوثار كرابمان Lothar Krappmann لمحة سريعة عن العمل الذي قامت به اللجنة بشكل خاص خلال الدورة الحالية. ناقشت اللجنة مسودة تعليق عام عن المادة 12 من الاتفاقية (مشاركة الطفل)، بمثابة متابعة ليوم النقاش العام عن هذا الموضوع الذي جرى عام 2006، ويؤمل أن يتم اعتماد النص النهائي هذه السنة. شاركت اللجنة في "التحضيرات المكثفة" ليوم النقاش العام، الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2008، عن "حق الطفل في التعليم في حالات الطوارئ". كما تناول النقاش كيفية تحسين التعاون القائم بين الهيئات المختلفة، كوكالة الأمم المتحدة للاجئين، وممثلي المجموعات الإقليمية، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية.
أخيراً، تابعت اللجنة نقاشها عن مبادرة المنظمة غير الحكومية لوضع إجراءات لتقديم الشكاوى بموجب الاتفاقية.
ستعقد اللجنة دورتها التالية من 19 أيار/مايو حتى 6 حزيران/يونيو 2008 في قصر ويلسون في جنيف. و ستتم خلال هذه الدورة مراجعة تقارير البلدان التالية: بلغاريا، وإريتريا، وجمهورية تشاد، وصربيا، وسيراليون، بموجب الاتفاقية. كما ستقدم جمهورية كوريا والولايات المتحدة تقاريرها بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية. وستجري معاينة تقارير جزرالفيليبين، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة عن البروتوكول الاختياري لاشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

تقارير الدورة
أعدت مجموعة المنظمات غير الحكومية لاتفاقية حقوق الطفل ملخصات عن الدورات التي عقدتها اللجنة لكل بلد. هذه الملخصات موجودة على الموقع الإلكتروني الخاص بالشبكة الدولية لحقوق الطفل، في صفحة الأخبار المخصصة لنشاطات لجنة حقوق الطفل.
التقارير المتوفرة هي عن البلدان التالية: تشيلي (البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية) (البروتوكول الاختياري عن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة)، وألمانيا (البروتوكول الاختياري عن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة)، وجمهورية الدومينيك

(التقرير الدوري الثاني)، والكويت (البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية) (البروتوكول الاختياري عن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة)
من المتوقع أن تصبح التقارير الخاصة بتيمور الشرقية متوفرة على شبكة الإنترنت في الأسبوع المقبل.

الملاحظات الختامية

اتفاقية حقوق الطفل: جمهورية الدومينيك، تيمور الشرقية (تم تأجيل التقارير الخاصة ببوتان وجورجيا)
البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية: تيمور الشرقية و الكويت، و تشيلي.
البروتوكول الاختياري عن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة: تيمور الشرقية، و الكويت، و ايرلندا، و ألمانيا، و تشيلي

لمزيد من المعلومات

- تقارير دورة مجموعة المنظمات غير الحكومية
- التقارير البديلة للمنظمات غير الحكومية
- صفحة أخبار اتفاقية حقوق الطفل الخاصة بالشبكة الدولية لحقوق الطفل

لمزيد من المعلومات الاتصال:

مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان – لجنة حقوق الطفل
8-14 Avenue de la Paix, CH 1211 Genève 10
الهاتف: 9000 917 22 41+
الفاكس: 9022 917 22 41+
الموقع الإلكتروني: http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/index.htm
http://www2.ohchr.org/english/bodies/crc/index.htm

To read the original text in English
http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16325

الصراع المسلح: صفحة إلكترونية مخصصة للقضايا النفسية والاجتماعية [دعوة لإرسال المقالات]

تشير الأبحاث إلى أن التعرض للعنف وإساءة المعاملة في مرحلة الطفولة يمكن أن يكون له وقع سلبي على نمو الأطفال الاجتماعي، والعاطفي، والذهني. لكن لدينا معلومات قليلة جدّاً عن آثار العنف وإساءة المعاملة على المدى البعيد على مشاركة الأطفال في الصراع المسلح، لا سيما الأطفال الذين ينتمون إلى القوات المسلحة. ركز بعض الباحثين في مجالي طب النفس وعلم النفس على انعكاسات الصدمة الناتجة عن فترة الحرب على نمو الطفل. وقد قام أطباء وباحثون من مجالات أخرى بتحدي موضوع التركيز هذا. وسلطوا الضوء على مرونة الأطفال وتحدوا إمكانية تطبيق النماذج الطبية الغربية على الثقافات الأخرى.

أنشأ "التحالف لوقف استخدام الجنود الأطفال" صفحة إلكترونية خاصة بالقضايا النفسية والاجتماعية للرد على هذا الجدال. وهي تهدف إلى تشجيع حوار بناء بين مختلف المجالات العلمية وضمن المجال نفسه عن القضايا النفسية والاجتماعية المختصة بموضوع الأطفال والصراع المسلح. ونُشرت مقالات من توقيع أطباء وباحثين رائدين في هذا المجال على غرار مايك ويسيلز Mike Wessells، وإليزابيت جاريغ Elizabeth Jareg، وجيوفاني أرياس Jiovanni Arias، وسوزان مك كاي Susan McKay، تناولوا فيها مواضيع كنماذج التدخل في الحالات التي تلي الصراع، وتجارب الفتيات خلال فترات القتال ومن بعدها. وقدم أحدث تقرير أعدّه أونيس أبيو Eunice Apioبحثاً عن أطفال الفتيات اللواتي تعرضن لاختطاف من قبل جيش الرب للمقاومة في أوغندا الشمالية.

دعوة لإرسال المقالات. يرحب التحالف بالمساهمات من جميع المجالات والمقاربات عن المسائل المرتبطة بالأطفال والصراع المسلح في أي منطقة من العالم. ويمكن أن تكون هذه المساهمات نظرية – كمقاربات مختلفة عن التدخل، مبنية على البحوث – مثلاً تحقيقات لها علاقة بالأطفال، والعائلات، والمجتمعات حيث شارك الأطفال في الصراع

المسلح، أو مساهمات عملية، أي كوصف مشروع مداخلة تم إعداده مع هؤلاء الأطفال. يمكن الاطلاع على المقالات التي تم نشرها حتى هذا التاريخ من خلال زيارة الموقع التالي www.child-soldiers.org/psycho-social .
كما نشر التحالف مقالات وثيقة الصلة بالموضوع صادرة عن صحف أخرى من أجل تشجيع الأشخاص الذي لا يحصلون على الصحف الأكاديمية على قراءتها. إن كنتم على علم بوجود مقالات مماثلة، يرجوكم التحالف أن تبلغوه بها (يسعى التحالف دوماً إلى طلب الإذن قبل إعادة نشر المقالات).
خدمات التحرير والترجمة. يقدم التحالف خدمة تحرير شاملة للأشخاص الذين يقومون بتسليم المقالات بصيغتها المسودة. إذ يميل بشكل خاص إلى رعاية المساهمات من كتاب يتمتعون بخبرة محدودة. كما هناك إمكانية لترجمة بعض المقالات الرئيسية التي تم تقديمها من الفرنسية والإسبانية إلى الإنكليزية.
البريد إلكتروني: Ldowdney@child-soldiers.org
الموقع الإلكتروني: www.child-soldiers.org/psycho-social

To read the original text in English
http://www.crin.org/email/crinmail_detail.asp?crinmailID=2593

التعليم: تبديد المخاوف إزاء تعليم حقوق الطفل [خبر]

تبددت المخاوف التي تخشى أن يؤدي تعليم حقوق الإنسان للأطفال إلى التقليل من شأن الأهل والعائلات بفضل دليل قاطع برهن أنّها تترك تأثيراً معاكساً، وفق باحثين كنديين.
وفي هذا الإطار، صرحت الدكتورة كاثرين كوفيل Katherine Covell، من جامعة كايب بريتون: "إن الأطفال الذين يتعلمون حقوق الإنسان بموجب اتفاقية حقوق الطفل يتعلمون أيضاً مسؤولية احترام حقوق الآخرين، ومن ضمنها حقوق والديهم."
تتولى الدكتورة كوفيل والدكتور بريان هوي Brian Howe مراقبة وقع تعليم حقوق الطفل في كندا والمملكة المتحدة. وهما في نيوزلندا لدراسة مشروع وطني يهدف إلى دعم تطور مدارس ومراكز تعليم الطفولة المبكرة في نيوزلندا بصفتها "مجتمعات تدرك حقوق الإنسان ومسؤولياته، وتشجعها، وتعيشها."
وشرح مدير المبادرة في نيوزيلاندا، سد سيمسون Ced Simpson:"بعيداً عن تقليل احترام الأهل والأساتذة، تؤدي مقاربة التعليم هذه إلى تحسين العلاقات بين الأطفال والراشدين، بالإضافة إلى سلوك أفضل في الصف، ونتائج أكاديمية ممتازة."
وقد علق السيد سيمسون على المخاوف التي عبر عنها معهد ماكسيم ومفادها أنّ التعليم المرتكز على حقوق الإنسان قد يقوض دور الأهل ويلعب دوراً ضدّ مصالح الأطفال.
وقال السيد سيمسون:"أظهرت التجربة في كندا والمملكة المتحدة أن هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة، وغالباً ما يكون سببها عدم الاطلاع على اتفاقية حقوق الطفل."
"تعزز اتفاقية حقوق الطفل بشكل واضح دور الأهل والأسر، وتركز على وجوب اتخاذ القرارات التي تخدم "مصلحة الطفل الفضلى" وتربط ممارسة الأطفال لحقوق الإنسان بـ"قدراتهم الناشئة"."
"يتناول إطار حقوق الإنسان الدولي، ومن بينها اتفاقية حقوق الطفل، المسؤوليات بشكل واضح. ومن أهم النتائج التي حققها التعليم المبني على حقوق الإنسان إظهار قدر أكبر من الاحترام، وسلوك ينمّ عن تحمل مسؤولية أكبر على الصعيد الاجتماعي."
صادقت نيوزيلندا على اتفاقية حقوق الطفل عام 1993، وقد صادق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذه الاتفاقية باستثناء عضوين. مما يجعلها المعاهدة الدولية لحقوق الإنسان التي نالت أكبر عدد من المصادقات في التاريخ. تنصّ المادة 42 من الاتفاقية على ضرورة تعليم الأطفال حقوقهم بموجب القانون الدولي.
رغم التزام المتدني الذي أظهرته الدراسات بهذا الشرط، فرض المنهج الدراسي الذي أطلق في نيوزيلندا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وذلك بعد استشارات عامة واسعة، أن يكون "احترام النفس، والآخرين، وحقوق الإنسان واضحاً في فلسفة المدرسة، وأنظمتها، ومنهجها، وصفوفها، وعلاقاتها".
[المصدر: Scoop Independent News
لمزيد من المعلومات

- قاعدة البيانات عن تعليم حقوق الإنسان وبرامج التدريب المرتبطة به (شباط/فبراير 2007)

- الهند: تعليم حقوق الطفل في المدارس (1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007)
- خبراء الأمم المتحدة يشجعون تطبيق خطة العمل الخاصة بتعليم حقوق الإنسان (23 مايو/أيار 2006)

To read the original text in English
http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16473

مجلس الأمن: دراسة عالمية عن تطبيق آلية المراقبة والتبليغ التي تترأسها الأمم المتحدة[منشور]

تشكل هذه الدراسة عن تطبيق آلية المراقبة والتبليغ التي تترأسها الأمم المتحدة عنصراً رئيسياً من القرار 1612 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة. وقد نُشرت نتائج هذه الدراسة في سلسلة مؤلفة من خمسة تقارير: أربعة منها خاصة بالبلدان التالية: كولومبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسريلانكا، وأوغندا، بالإضافة إلى تقرير بعنوان "القيام بذلك وبشكل صحيح".
عام 2005، طلب مجلس الأمن في الأمم المتحدة من منظمة الأمم المتحدة أن تضع آلية لمراقبة انتهاكات حقوق الطفل في حالات الصراعات المسلحة والتبليغ عنها. يعتبر تطبيق آلية المراقبة والتبليغ التي تترأسها الأمم المتحدة أمراً أساسياً في تحسين حماية الأطفال الذين يقعون ضحايا الصراعات المسلحة.
حققت آلية المراقبة والتبليغ نجاحات عديدة منذ بدء تطبيقها. إلا أنه ما زال هناك بعض التحديات التي يجب مواجهتها. بمجهود منها لرفع هذه التحديات، أجرت واتش ليست Watch list دراسة عالمية عن تطبيق آلية المراقبة والتبليغ. بعد ستّة أشهر من العمل المكثف، شملت هذه الدراسة الميدانية دراسة عالمية شاملة عن تطبيق آلية المراقبة والتبليغ بالإضافة إلى أربعة تقارير مرافقة خاصة بالبلدان التالية: كولومبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسريلانكا، وأوغندا. كما تشمل الدراسة ملحقاً موجزاً عن النشاطات التي تجري في النبال.
قيمت هذه التقارير أربعة مجالات أساسية لتطبيق آلية المراقبة والتبليغ، وهي التالية:
1- مشاركة المنظمات غير الحكومية في آلية المراقبة والتبليغ
2- الحفاظ على الأمن واحترام الحقوق
3- تسوية الشبكات والموارد
4- إطلاق الإجابات الزمنية للانتهاكات
تشمل كل دراسة توصيات موسعة، ومفصلة، وقابلة للممارسة تهدف إلى رفع التحديات وتأمين سبل للمضي قدماً في كلّ من هذه المجالات.
تحميل التقارير بصيغة PDF

- التقرير العالمي
- كولومبيا
- جمهورية الكونغو الديمقراطية: إنكليزي وفرنسي
- سريلانكا
- أوغندا

لمزيد من المعلومات، الاتصال:
واتش ليست عن الأطفال في الصراعات المسلحة
عناية اللجنة النسائية للاجئات والأطفال اللاجئين
122 E. 42nd Street, 12th floor, New York, NY 10168, USA
الهاتف: 3111 551 212 1+
الفاكس: 3180 551 212 1+
بريد إلكتروني: watchlist@womenscommission.org
الموقع الإلكتروني: http://www.watchlist.org

To read the original text in English
http://www.crin.org/resources/infoDetail.asp?ID=16292

من الخطوط الأمامية: الدكتور فيليب كوك Philip Cook[مقابلة]

على مدى الأشهر المقبلة، ستنشر الشبكة الدولية لحقوق الطفل مقابلات مع روّاد المدافعين عن حقوق الطفل من حول العالم. مقابلتنا الثانية هي مع الدكتور **فيليب كوك**، البالغ من العمر 46 سنة، مؤسس المعهد الدولي لحقوق وتنمية الطفل في مركز الدراسات العالمية، في جامعة فيكتوريا، في كندا.
إن الدكتور كوك حائز على شهادة دكتوراه في علم النفس عبر الثقافات من جامعة كوين. يترأس الدكتور كوك عدّة مشاريع محلية وعالمية تركز على بناء القدرات بهدف تقليص نسبة هشاشة الأطفال، وله كتابات عديدة عن تطبيق حقوق الطفل ضمن إطار الثقافة والتنمية. لديه ثلاثة أطفال وهو يسكن في بيندر أيلند، في كندا.
تكمن مشكلة مجتمع حقوق الطفل في أننا نركز في بعض الأحيان بشكل كبير على مسائل معينة لنأخذ منها حافزاً. فالسؤال الذي علينا طرحه هو التالي: كيف نوجه حقوق الطفل وندفع اتفاقية حقوق الطفل إلى أعماق المجتمع المدني؟ يمكننا استخلاص العبر والدروس من المنظمات النسائية التي نجحت في تحقيق ذلك. من المهم أن نركز على التغيير النظامي. فمعظم المقاربات تهتم بالفجوات التي تعاني منها حقوق الطفل، لكن برأيي، من المهم أن نعاين مواطن القوة أيضاً، بما فيها الأطفال كمصدر قوّة.
نصيحتي إلى المنظمات غير الحكومية والناشطين في مجال حقوق الطفل هي تشكيل التحالفات الإستراتيجية. ما زال هناك العديد من المعارك الداخلية لنخوضها في مجتمع حقوق الطفل. هناك عدد محدود جدّاً من الشراكات مع القطاع الخاص مثلاً، وحتى مع وسائل الإعلام.
إن اتفاقية حقوق الطفل قد أحدثت من دون شك فارقاً في هذا المجال. فقد تم تعميمها بشكل شبه كلي كخطوة أولى. وهناك لغة جامعة في ما يختص بالطفولة – فقد باتت جزءاً لا يتجزّأ من المجتمعات حول العالم.
علينا توخي الحذر الشديد كي لا تحدّنا المعايير، أي بمعنى آخر ألا نفكر أن هناك طريقة واحدة لتطبيق اتفاقية حقوق الطفل. نحن بحاجة إلى تقدير مسائل الطفولة المعقدة، وأن نفهم الطفولة ضمن إطاراتها المختلفة ليصبح تطبيق اتفاقية حقوق الطفل أمراً ممكناً.
لأي مدافع عن حقوق الطفل أكنّ الإعجاب والتقدير؟ مفوّضة الأطفال في نيوزلندا، سيندي كيرو Cindy Kiro. أنا معجب بأسلوبها الاستراتيجيّ، وبما فعلته لأطفال البلد الأصلي، علماً أنّ عملها لا يقتصر فقط على هذه المسألة.
لو لم أكن أعمل في مجال حقوق الطفل، لكنت ما زلت أدرس الطبيعة المتبدلة التي تميز الثقافة ورفاه الإنسان.
أفضل جزء في عملي هو أنني أعمل مع أشخاص مذهلين، ومندفعين، أجد فيهم مصدر وحي وإلهام، وهم من جميع الأعمار شباب ومسنون. وأسوأ ما في عملي هو أنني أعجز أحياناً عن التوفيق بين عملي وحياتي العائلية.
إن لم أكن أجري هذه المقابلة لكنت أعمل على مسائل البلد الأصلي في شمال كندا.
ألخص حقوق الطفل بكلمة واحدة؟ اليوم
مقابلات أخرى: ريما صالح

To read the original text in English
http://crin.org/resources/infodetail.asp?id=16359

دراسة «إدراك» :عن تأثيرات عدوان تموز على الأطفال والمراهقين

أظهرت دراسة علمية لجمعية مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي « إدراك » أن 14.4 ٪من الأطفال والمراهقين في المناطق الأكثر تضرراً من العدوان الإسرائيلي في تموز2006 في جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت، شكوا بدرجات متفاوتة من عوارض نفسية مرتبطة بالحرب، بعد ستة أشهر من انتهائها، إضافة إلى أن 15.4 ٪ من المراهقين قد يعانون اضطراب ما بعد الصدمة الذي يؤثر سلباً على حياتهم .
ووزعت الجمعية ملخصاً عن الدراسة التقييمية للوضع النفسي ـ الاجتماعي للأطفال والمراهقين في جنوب لبنان وضواحي بيروت الجنوبية ما بعد عدوان تموز 2006 بالتعاون مع قسم طب النفس وعلمه في كلية الطب بجامعة البلمند، وفي مستشفى القديس جاورجيوس الجامعي، بإشراف رئيس الجمعية الدكتور إيلي كرم.

وأجريت هذه الدراسة بدعم وتمويل من منظمة Handicap International وبرنامج الاتحاد الأوروبي ECHO بطلب من المجلس الأعلى للطفولة. وطلب المجلس القيام بمسح شامل لجميع الموارد النفس ـ اجتماعية الموجودة في هذه المناطق، وتقديم توصيات للتدخل على المدى القريب والبعيد للتخطيط لخطوات مستقبلية من قبل المجلس.
وأكدت الدراسة نتائج الأبحاث السابقة التي أجرتها «إدراك» والتي أظهرت أن للحرب تأثيراً على الصحة النفسية للأطفال والمراهقين والراشدين.
وأشارت إلى أن نسبة 5.9 ٪ من العينة التي شملتها، لديها احتمال مرتفع لوجود اضطراب نفسي بعد ستة أشهر من عدوان تموز، في حين أن نسبة 8.6 ٪ لديها احتمال معتدل لوجود مثل هذا الاضطراب. ورجحت الدراسة أن تكون نسبة المراهقين الذين يعانون اضطرابات نفسية التي وردت فيها، أقل من نسبة الانتشار الحقيقية لهذه الاضطرابات.
وأوضحت الدراسة أن المجموعة التي تبلغ نسبتها 5.9 ٪ والتي لديها احتمال مرتفع لوجود اضطراب نفسي، هي مجموعة من المراهقين الذين أشاروا إلى التأثير السلبي الكبير لهذه العوارض على حياتهم. وأشارت الدراسة إلى أن هؤلاء قد يحتاجون إلى تدخلات مختلفة، منها دعم نفس ـ اجتماعي، وإرشاد أو علاج نفسي مباشر أو مساعدة طبية نفسية، إضافة إلى ذلك، ثمة مجموعة نسبتها 15.4 ٪ من المراهقين قد تعاني اضطراب مابعد الصدمة الذي يؤثر سلباً على حياتهم، بحسب الدراسة، وبالتالي هم قد يحتاجون أيضاً إلى تدخلات متخصصة. وأفاد أن 2.5 ٪ من المراهقين الذين لديهم احتمال مرتفع و1,7 ٪ ممن لديهم احتمال معتدل لوجود اضطراب نفسي، بأنّ العوارض النفسية لديهم بدأ تقبل حرب تموز .2006 أما لدى الأطفال الصغار، فتبين أن العوارض العاطفية (الاكتئاب والقلق) صنفت كأكثر المشاكل التي تسبب لهم ضغطاً نفسياً.
وتبين أن لدى المراهقات خطراً ذا دلالة إحصائية أعلى من المراهقين للإصابة باضطرابات نفسية ما بعد الحرب بحسب مجموع الصعوبات العام (3,19 ٪ مقابل 6.8 ٪.).
ولاحظت الدراسة «علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أحداث الحرب ودرجة العوارض النفسية بحسب مجموع استبيان SDQ عند الذين بدأت هذه العوارض لديهم ما بعد حرب تموز .2006 ولاحظت الدراسة أيضا »علاقة ذات دلالة إحصائية بين أحداث الحرب التي اختبرها المراهقون والعوامل النفس ـ اجتماعيّة.
وأوصت الدراسة بتوفير «عناية خاصة» و«تدخلات متخصّصة»، للعديد من المراهقين الذين يعانون عوارض نفسية متنوعة لها علاقة باضطراب الاكتئاب، والقلق، واضطراب السيطرة على الانفعال. ودعت الدراسة إلى تنفيذ برامج توعية حول العوارض النفسية وتأثيرها، وبرامج تعزز الاكتشاف المبكر وتزيد المعرفةوالمهارات لدى جميع المعنيين الذين هم على تواصل مباشر مع الأطفال وعائلاتهم) الأهل، الأساتذة، الإداريون، أطباء الصحة الأولية، المساعدون الاجتماعيون،العاملون الميدانيون.
وأبرزت ضرورة «إنشاء شبكات إحالة لخدمات متخصصة على مستوى محلي وإقليمي ووطني». وأظهرت نتائج المسح الشامل في هذه الدراسة أن ثمة عدداً قليلاً جداً من المراكز والخدمات المتخصصة بالصحة النفسية لدى الأطفال والمراهقين في المناطق التي شملتها الدراسة، لذلك أوصت بتوفيرها.
كذلك أوصت الدراسة بتقديم الدعم للأطفال والعائلات لتعليمهم التعامل مع ضغوط كالحداد، والانفصال عن أفرادالعائلة، والخسارة لدى الأطفال والعائلات. واستناداً إلى أن نتائج الدراسة بينت أن العديد من الأطفال والمراهقين لم يستخدموا استراتيجيات تأقلم مساعدة لهم غيرالصلاة، وأوصت ببرامج تدريبية حول مهارات حياتية كالتعليم على أهمية التعبير عن المشاعر، والتعبير بطريقة إيجابية وبناءة، ومهارات حل المشكلة، وكيفية الحصول على دعم اجتماعي، واستعمال التمويه الإدراكي والسلوكي، والتأقلم، وتنمية الهوايات والاهتمامات.
واعتبرت الدراسة أن «التدريب على استراتيجيات التأقلم ومهارات المرونة للمراهقين الذين هم في خطر قد تساعد على تسريع تحسنهم وتجنب تغييرات طويلة الأمد في المعايير المعقدة كثيراً لاكتشافها من خلال الدراسات الميدانية كالشخصية،وذلك استناداً على الأبحاث التي نفذتها جمعية «إدراك» في لبنان عن آثار الحرب على المدى الطويل، وخلاصتها أن معظم الأطفال والمراهقين الذين لديهم احتمال مرتفع أومعتدل لوجود اضطرابات نفسية، يظهرون تحسناً خلال سنة واحدة بعد التعرض للحرب، ومع ذلك تبقى أقلية لا تظهر تحسناً.
وأشارت الدراسة إلى أن أكثر من نصف المراهقين(2,57٪)أفادوا بأنهم يشعرون بالخوف من الوضع الحالي في البلد، بعد ستة أشهر من نهاية حرب تموز .2006 وأضافت أن المشاعر الأخرى المرافقة والمذكورة في هذه المجموعة تتضمن الخوف من الابتعاد عن الأحباء والشعور بعدم الأمان في المدرسة. واعتبرت الدراسة أن «هذه المجموعة من المشاعر هي إحدى أهم أربعة مسببات لمشاكل الصحة النفسية إضافة إلى المشاكل المتعلقة بالمدرسة، والمشاكل العائلية والتعرض لأحداث الحرب. وأوصت الدراسة بـ«اتخاذ كل التدابير والخطوات العملية لتأمين الحماية والسلامة والحد تالياً من مشاعر القلق، وعدم الأمان، وعدم السلامة التي ما يزال يشعر بها الأطفال والمراهقون في بيئتهم نظراً للوضع الحالي في البلد، وهذه المسألة يجب أن تعالج من قبل جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية

المعنية وبالأخص وزارة الداخلية وقوى الأمن وكذلك الإعلام. وأعرب المراهقون الذين شملتهم الدراسة عن شعورهم بفقدان الأمل في المستقبل، فهم يريدون أن يهاجروا ويتركوا المدرسة. هذه العوامل مجتمعة، وفي حال لم يتم العمل عليها ستؤدي إلى الجنوح وأعمال العنف.

وأوصت الدراسة بأن توفر المدارس اهتماماً خاصاً للتلامذة الذين يعانون تأخراً ملحوظا ومستمراً في تحصيلهم، نظراً إلى أن نحو ربع عدد التلامذة ذكروا أن نتائجهم الدراسية انخفضت هذا العام الدراسي. واقترحت الدراسة «أن تقوم المدارس بتدخلات معينة مبنية على أسباب هذا التأخر الدراسي، كأن تشجع وجود شخص يشرف على عمل التلميذ (one-to-one supervision)ومن الممكن أن يكون مساعد الأستاذ في الصف أو أي موظف آخر (أو متطوع) وخصوصاً إذا كان الأساتذة يشعرون بعدم وجود دعم وإشراف من الأهل لأولادهم في المنزل.

ونظراً إلى أن عدداً كبيراً من الأساتذة أفاد بانخفاض المستوى الأكاديمي لتلامذتهم، رأت الدراسة أن على المدارس أن تطبق برامج فحص واختباراً لتحديد الأطفال ذوي الصعوبات الأكاديمية الشديدة، وأولئك الذين يعانون صعوبات في تحصيلهم العلمي، وتوفير مناهج دراسية متخصصة وتدخلات علاجية لهم.

ودعت الدراسة إلى إجراء دراسات إضافية لتحديد حجم التدني في التحصيل والمستوى الدراسي لدى الأطفال والمراهقين اللبنانيين وفهم العوامل وراء هذا التدني والوسائل التي تساعد التلامذة لإظهار قدراتهم.

وأبرزت الدراسة ضرورة توفير تدريب للأساتذة على كيفية التعامل مع التلامذة ذوي المستوى العالي من النقص في التركيز و كثرة الحركة وعدم الاندفاع، نظراً إلى شعور الأساتذة، بأنهم غير مهيئين للتعاملمعها، وفي حال عدم معرفة التحكم بها في إطار المدرسة، يجب إخضاع هؤلاء التلامذة لمتابعة علاجات متخصصة.

وفي التوصيات أيضاً أن «على المدارس أن تنظم برامج تدريبية للأساتذة لتطوير مهارات تتعلق بكيفية التعاطي مع التلامذة ذوي التدهور في السلوك والتصرفات التخريبية. وشددت الدراسة على أن التلامذة الذين لا يستجيبون من خلال استعمال أساليب سلوكية في الصف، عليهم أن يتابعوا تدخلات علاجية متخصصة.

ودعت توصيات الدراسة «كل المدارس وعلى نطاق وطني» الى «تطبيق برامج» خاصة بالتلامذة الذين يتشاجرون في ما بينهم بسبب مواضيع سياسية ودينية، على اعتبار أن الشجارات من هذا النوع هي «أحد المتغيرات المهمة المتعلقة بالاضطرابات النفسية بحسب التحاليل الثنائية الفروق. وأوضحت الدراسة أن «هذه البرامج تساعد على تحسين العلاقات ونسبة التحمل والتسامح ما بين التلامذة عبر التشجيع على الحوار بين الأديان والطوائف وتعليم استراتيجيات حل النزاع». ولاحظت الدراسة أن «الجو السياسي المتوتر في البلد وتشجيع استقطاب الآراء، رفع مستوى الضغط النفسي وقد يؤثر علىالصحة العامة و الصحة النفسية».

ودعت الدراسة إلى خلق لجان ناشطة من الأهل ـ الأساتذة أو الأهل ـ المدرسة تعزز مشاركة الأهل في النظام المدرسي، نظراً إلى عدم مشاركة الأهل في الحياة المدرسية لأولادهم، بحسب ما أظهرتنتائج الدراسة. وأوصت أيضاً بـ«تدريب الأهل وتوعيتهم على أهمية مشاركتهم الناشطة في حياة أولادهم الدراسية ونشاطاتهم اللاصفية. ونظرا إلى العدد الكبير من التلامذة الذين اشتكوا خلال إعداد الدراسة من قلة النشاطات الترفيهية أو الهوايات، وكذلك منعدم وجود أماكن آمنة للعب، اعتبرت التوصيات أن على المدارس تخصيص أقسام خاصة لتنظيم نشاطات لاصفية بشكل مستمر لكل الأولاد من كل الأعمار ومنها الرياضة، والكمبيوتر،والفن، والموسيقى، والمسرح، والحرف وهوايات أخرى. وأوصت الدراسة بوضع «خطة للصحة النفسية في المدارس تؤمن للتلامذة وعائلاتهم الحصول على مجموعة من الخدمات».

ودعت التوصيات إلى إجراء دراسة من قبل فريق مختص عن إمكان إدخال مواد عن المواضيع النفس ـ اجتماعية والصحة النفسية في المنهج التعليمي.

ورأت الدراسة أن من المجدي تعليم الأساتذة مهارات للتواصل الأفضل مع تلامذتهم ما بعد الحرب وللتطرق إلى الصعوبات التي يعانونها، والى الإشاعات وتأثيرها السلبي خلال فترة الحرب، وذلكمن خلال استعمال طرق بناءة للتعبير عن المشاعر، كالرسم، والتحدث إلى الغير، وحل المشكلة، وإعادة تنظيم أســاليب الإدراك والإعــادة إلى طبيـعة الحياة اليومية وتقنيات الاسترخاء.

ولفتت الدراسة إلى أن الأساتذة أنفسهم تأثروا بعد الحرب من خلال تدني قدرتهم على الصبر، وعلى تحمل مشاكل الأطفال، وعلى ضبط واحتواء الصف والسيطرة على المشاكل السلوكية بصورة عامة.

وأوصت الدراسة بوضع برامج خاصة للردعلى حاجات الأساتذة الشخصية وتسهيل وصولهم إلى العلاج والعناية الإضافية، بعدما أشار الأساتذة الذين شملتهم الدراسة إلى أنهم تضرروا جراء الحرب ويعانون الضغط النفسي ما بعد الحرب.

وفي ما يخص علاقة الأطفال والمراهقين مع أهلهم، أوصت الدراسة بإقامة «حلقات عمل وبرامج تدريبية لأهالي الأطفال والمراهقين من كل الأعمارلتعزيز التواصل الأفضل بينهم وتعزيز المهارات الأبوية الإيجابية وتعليم الأهل

التصرفات الطبيعية والأساليب التربوية والسلوكية الايجابية مع كل من المراحل العمرية.
وأفادت الدراسة بأن أكثر من ثلث التلامذة شكوا عدم وجود أماكن آمنة للعب، واعتبرت أن «من الضروري تالياً تحديد أماكن آمنة للأطفال والمراهقين، وتخصيص مراكز وأماكن. حيث تقام العديد من النشاطات والهوايات للشباب، وذلك حتى في المناطق التي لم تتعرض مباشرة للحرب أو التي تعتبر آمنة، ويمكن للبلديات أن تكون أيضا شريكة في هذا الجهد. وظهرت مشاكل النشاطات الترفيهية والأماكن الآمنة، بنسبة أعلى لدى الفتيات من الصبيان.
وشددت الدراسة على أهمية «نشر التوعية في شأن التأثيرات السلبية للتعرض للعنف من خلال التلفزيون، واقترحت العمل مع الإعلام على هذا الموضوع الذي يأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام في معظم البلدان». وأوصت باستعمال النظام للتنبيه وتحذير المشاهد عند بث مشاهد عنيفة مما يعطي الأهل الفرصة لمراقبة مايشاهده أولادهم. وبحسب التوصيات، ثمة حاجة أيضاً إلى تدريب الأهل من ثل توافر الحاجيات الأولية والسلامة والرمشاهدته بحسب عمر الطفل وكيفية مراقبة البرامج المختلفة .
وأوصت الدراسة بوضع إرشادات وإجراءات تتبع خلال النزوح في حالة الحرب أوالطوارئ أو الكوارث، ويجب أن تتضمن هذه الإرشادات مواضيع مثل توافر الحاجيات الأولية والسلامة والراحة والازدحام والمنامة ولم شمل العائلة وتأمين نشاطات ترفيهية متناسبة مع الأعماروالوقاية من احتمال التعرض لمشاكل أخرى ثانوية قد تحدث خلال النزوح منها العدائية ما بين الأشخاص وعدم توافر الأدوية أو العلاجات الطبية.
وأبرزت الدراسة ضرورة وضع مخطط للإجلاء على صعيد وطني، إضافة إلى تأمين ملاجئ آمنة تحسباً ليس فقط من حروب مقبلة، بل أيضاً من أي نكبة من عمل الإنسان أو كوارث طبيعية.

لمزيد من المعلومات

المصدر صحيفة السفير تاريخ 2008/2/14 العدد 10923- تربية وطلاب

الموقع
الإلكتروني:
http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=863&articleId=1519&ChannelId=19469

To read the original text in English
http://www.dailystar.com.lb/article.asp?edition_ID=1&article_ID=88943&categ_id=1

المؤتمر الإقليمي للمنطقة حول التعليم وعمل الأطفال :تشديد على الشراكات وقيام الحكومات بتحسين الأوضاع

أوصى المؤتمر الإقليمي الأول حول التعليم وعمل الأطفال في منطقة الشرق الأوسط، الذي انعقد في القاهرة بعد تأجيله مراراً ثم نقله من بيروت، بإيجاد الآليات المناسبة لوضع أنظمة للمحاسبة في الأنظمة التربوية على مستوى العالم العربي. ورصد الوزارات المكلفة لميزانية تستمر بعد نهاية انسحاب الدول المانحة لمكافحة عمل الأطفال.
وتوعية المجتمع والأسرة على مخاطره وتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للأسر الفقيرة والالتزام بميثاق إعلامي، وتفعيل دور «الوصي على الطفل» لحمايته، وملاحقة الجهات الأمنية مهربي الأطفال ومعاقبتهم وتطوير القوانين والتشريعات لتجريم كل أشكال الاتجار بالبشر مع تشديد العقوبة عند التكرار وحضّ جميع الدول على إصدار قوانين لمكافحة الاتجار بالبشر، والإعلان عن ميثاق شرف إعلاميو إستراتيجية بين وسائل الإعلام وكل القطاعات الرسمية المعنية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.
وختاماً إشراك الأطفال في إعداد البرامج الإعلامية والمؤتمرات المتعلقة بقضايا الطفولة. وكان المؤتمر الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA قد انعقد حول «المشروع الإقليمي لربط الجهود الخاصة بعملا لأطفال والتربية والتعليم، من أجل المساعدة على التخلص من ظاهرة عمل الأطفال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».
جمع المؤتمر العديد من أصحاب القرارالأساسيين في التنمية الدولية والناشطين والمساهمين القياديين في مجال حماية الأطفال من 11 دولة. ثم عقدت ورش العمل وتناولت الأولى دور الحكومات في المكافحة بعنوان: «الاستراتيجيات الوطنيّة المطوّرة لمكافحة عمل الأطفال»، وتولى إدارتها رئيس الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية في لبنان الدكتور سمير جرّار، وحاضر فيها كل من: الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة ـ مصر السفيرة مشيرة خطاب ومديرة قسم الأسرة والطفولة في وزارة التنمية الاجتماعية ـ المغرب نعيمة بن يحيي.

وحملت الثانية عنوان «وحدات عمل الأطفال الحكوميّة ودورها في تطوير قوانين عمل الأطفال». وأدارها مدير عام مشروع أدرس في المغرب، الدكتور لحسن حدّاد، وحاضرت فيها مديرة مركز الدعمالاجتماعي الخاص بالأطفال العاملين في الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشريةنهاية دبدوب، ورئيسة وحدة عمل الأطفال في وزارة العمل ـ لبنان نزهة شليطا.
وكانت الورشة الثالثة بعنوان «إصلاح سياسات التعليم وأثرها على عمل الأطفال «وتولى إدارتها عضو مجلس الاختصاصين ـ رئيس مكتب الإعداد والتدريب في المركز التربوي للبحوث والإنماء في لبنان نزار غريب.
وحاضرت فيها مديرة مشروع الإنماء التربوي في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان الدكتورة ندى منيمنة، ومنسّقة مشروع تعليم الفتيات في المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر داليا حسن. وعرضت منيمنة الخطط اللبنانية القائمة على توفير تكافؤ الفرص بين الجميع ومأسسة الدعم المدرسي وتحسين نوعية التعليم الذي يساهم في الاندماج الاجتماعي للمتسربين والمهمشين ودعت إلى تعزيز الترابط بين التربية وسوق العمل.
ودارت ورش العمل المسائيّة حول ظاهرةعمل الأطفال ورأس الأولى أمين سر المجلس الأعلى للطفولة في لبنان الدكتور ايلي مخايل، وحاضرت فيها نائب الأمين العام، المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن لارا حسين.
وتناولت الثانية: تجارة الأطفال حقائق، أشكال وسياسات التدخل. وأدارها الخبيرالإعلامي في الإمارات العربية المتحدة عصام عازوري، وحاضر فيها المدير العام للدفاع الاجتماعي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في اليمن عادل ديوان.
وانعقدت العديد من المحاضرات وجلسة عامة تحت عنوان: وسائل الإعلام: أصديقة أم عدوة لعمل الأطفال؟تولت إدارتها الزميلة يولاند خوري ياغي من المؤسسة اللبنانية للإرسال. أما المحاضرون فمديرة التلفزيون المصري سوزان حسن ووليد عبود من «النهار» وحازم الأمينمن «الحياة» وسناء الجاك من «الشرق الأوسط». واطلع المشاركون على عرض لتجارب وإنجازات في الإمارات ولبنان ومصر واليمن والمغرب.

لمزيد من المعلومات

ألمصدر: صحيفة السفير تاريخ 2008/2/18 العدد: 10926 – تربية وطلاب

الموقع الإلكتروني:

ChannelId=19541&articleId=1858&http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=866

«التعليم للجميع»: تمنيات وإعلان الدوحة: إلزام الدول العربية وستة مطالب تربوية لم تتحقق بعد [خبر]

اختتمت أعمال المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم للجمـيع: تقييم منتصف المرحلة،الذي عقد في العاصمة القطرية بإعلان «الدوحة» كما أقرته لجنة الصياغة المشتركة من الدول العربية المشاركة.
ويؤكد الإعلان التزام المشاركين العمل الحثيث في سبيل بلوغ الأهداف الستة للتعليم للجميع، التي أقرها مؤتمر داكار، ولم يتحقق منها بعد:توسيع وتحسين الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، تعميم التعليم الابتدائي والإلزامي والمجاني واكتساب الصغار واليافعين والراشدين المهارات اللازمة للحياة،خفض نسبة الأمية بنسبة خمسين في المائة، إزالة التفاوت في التعليم بين الجنسين.
كما أكد المشاركون الالتزام بمبادئ العمل وتوجهات التنفيذ الواردة في إطارالعمل العربي بشأن التعليم للجميع الذي اعتمده المؤتمر الوزاري الذي عقد في القاهرة العام ,2000 والذي أكد عليه المؤتمر الوزاري المنعقد في العام 2004 في بيروت.
ومن أبرز المبادئ اعتماد رؤية موسعة لمسؤولية التعليم للجميع تشارك فيها القطاعات المعنية في المجتمع كافة، توفير فرص متكافئة للجميع، بمن فيهم ذوو الاحتياجات الخاصة، التكامل بيـن السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع.
وشدد الإعلان على الحرص في تحقيق التعليم للجميع، وعلى دور نظم التعليم، ودعوة حكومات الدول العربية إلى التأكيد علـى دورها المحوري تجاه التعليم والى اتخاذ التدابير القانونية والتنظيمية والعملية لتحقيق ذلك.
وتعهدالمشاركون بدعم فكرة إنشاء المرصد العربي للتربية والتعليم الذي تزمع إنشاؤه المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «ألاسكوا»، والتعهد بالتعاون مع المنظمة من أجل إنجاحه.
وطلب الإعلان من اليونسكو ومن الشركاء الدوليين تكثيف الجهود لتوفير الحماية الإلزامية لتأمين فرص مناسبة لتعليم الأطفال واليافعين والكبار في المناطق التي تقع تحت الاحتلال أو ظروف طارئة وصعبة، خصوصا في

فلسطين والعراق والجولان السوري المحتل ولبنان والسودان، وتوفير الدعم التقني والمالي اللازم لتمكين الدول والمجتمعات المعنية القيام بواجباتها التربوية تجاه هؤلاء بشكل دائم، لا سيما في فلسطين والجولان السوري المحتل.
وكانت انعقدت خلال المؤتمر أربع طاولات مستديرة تمحورت حول: الأطفال خارج المدرسة وأطفال الشوارع، والذي تطرق لإيصال التعليم إلى الشرائح المحرومة منه. وإعداد المعلمين، والأخيرة التكافؤ والمساواة بين الجنسين والتي قدمتها منى غانم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.
وزار الإعلاميون الموجودون في الدوحة لحضور المؤتمر الإقليمي للتقييم المتوسط الأمد للتعليم في الوطن العربي مؤسسة قطر التعليمية والتي تضم مدينة تعليمية تشمل مدرسة خاصة تؤهل الطلبة منذ سن 3 سنوات إلى 15 سنة، بالإضافة لمؤسسة الجسر والتي تقوم بتهيئة الطلبة من بعد الثانوية العامة للحصول على القبول في الجامعات العالمية. بالإضافة إلى مركز قناة الجزيرة للأطفال.
وعلى هامش المؤتمر أعلن مدير مكتب التربية العربي لدول الخليج الدكتور علي بن عبد الخالق القرني أن توحيد المناهج في مادتي العلوم والرياضيات سيبدأ خلال العام الدراسي القادم في دول التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن باقي المناهج لها طابع خاص وبالتالي فإن عملية توحيدها غير مطلوبة حاليا.
وتوقع المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألاسكوا) الدكتور المنجي بوسنينة من خلال ورقة عمل قدمها بعنوان «ماذا تحقق في الوطن العربي من أهداف مؤتمر داكار» تواصل جهود الدول العربية لتحقيق التعليم للجميع بحلول العام 2015 حيث أنها المدة المحددة لبلوغ أهداف مؤتمر داكار. إلا أنه أشار إلى وجود دول عربية لن تتمكن من تحقيق أهداف التعليم الابتدائي الكلي، المساواة بين الجنسين، وخفض مستويات الأمية إلى النصف.وأكد بوسنينة أن الأمية بين الكبار ما زالت متفشية في دول الوطن العربي.
من جهة ثانية قالت مديرة مكتب الاتصال والإعلام بالمجلس الأعلى للتعليم القطري الدكتورة نوال الشيخ انه لن تكون هناك أي مدرسة حكومية في قطر مع حلول العام 2011 وذلك بعد تطبيق قطر مبادرة المدارس المستقلة التي يؤسسها المواطنون وتدعمها الدولة مالياً.
وأضافت الشيخ أن تهيئة الطلاب عبر التعليم المستقل يأتي ضمن خطة قطر لمرحلة تعليمية جديدة تقوم على الانفتاح وتقبل الآخر وفقاً لمعايير الاستقلال والجودة، حيث تستقطب المدارس المستقلة الطلبة من مرحلة رياض الأطفال وحتى الثانوية.
وزار الوفد الإعلامي مجمع البيان التعليمي للفتيات، للاطلاع على التجربة القطرية في المدارس المستقلة.
وشرحت مديرة التعليم الثانوي نور المطوع للحضور آلية التعليم في المجمع الذي يضم أكثر من مدرسة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، ويعتمد التعليم باللغة الإنكليزية كلغة أساسية كأول مدرسة حكومية تعتمدها أساساً للتدريس.

المصدر: صحيفة السفير تاريخ 2008/2/27 العدد: 10934

لمزيد من المعلومات

الموقع الإلكتروني:
&ChannelId=19637&http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=870
=Author&ArticleId=2421

الموقع الإلكتروني:
ChannelId=19589&http://www.assafir.com/channels.aspx?EditionId=868

الموقع الإلكتروني:
http://www.al-akhbar.com/ar/taxonomy/term/14415%2C14972

«الأطفال اللقطاء» ظاهرة تقلق المجتمع الأردني والانقسام عليها يعيق صدور قوانين لمعالجتها [خبر]

ينشغل المجتمع الأردني في محاولة تحليل ما يسمى بظاهرة الرضع المجهولي النسب أو «اللقطاء» بعد أن تواترت أخيراً حالات العثور على عدد منهم في مرافق عامة من بينهم رضيعة كادت أن تدوسها شاحنة قمامة، وأخرى ألقيت في دورة مياه داخل أكبر مستشفى حكومي في عمان. على أن أمين عام وزارة التنمية الاجتماعية حسين أبو الرز يرفض وصف حالات «الأطفال مجهولي النسب» بالظاهرة، معتبراً أنها لم تتفاقم إلى هذا المستوى. ويقول: إنها ظاهرة موجودة منذ الأزل، وقبل الإسلام، لكن الإعلام يسلط الضوء عليها كثيراً،بسبب أجواء الانفتاح

المتنامية.الجهات الرسمية تصنف مجهولي النسب إلى ثلاث فئات: اللقطاء الذين يعثر عليهم المارة في الشوارع، أبناء السفاح (مواليد زواج المحرمات)، ومعروفي الأمهات مجهولي الإباء، وهم في تزايد.
البحث جار عن حلول تشريعية، مجتمعية، ودينية وطرق للحفاظ على المولود والأم لحظة الولادة. وفي الخلفية قضية فتاة في العشرين من عمرها وضعت وليدتها داخل دورة مياه المستشفى بعد أن داهمتها الآم المخاض.
منذ مطلع العام عثر على ستة رضع رماهم أهلهم اتقاء العار والمساءلة القانونية.آخر الحالات كان ترك طفل تحت أدراج سوق تموين وسط العاصمة عمان في بداية الشهرالحالي. وقبلها وضع طفل داخل كيس قمامة أسود بالقرب من جسر معلق يربط أحياء عمان الغنية بالمناطق الفقيرة.
لكن الصدمة الكبرى كانت صور عثور عامل تنظيفات بالصدفة على رضيعة في حاوية قمامة قبل دقائق من دفعها إلى شاحنة النفايات تمهيداً لطحنها. في هذا مؤشر على طريقة جديدة للتخلص من الرضع لا تكترث لاحتمالات مقتلهم بعد أن كانوا يلقون سابقاً أمام مسجد، أو كنيسة أو عتبات مؤسسات خيرية بهدف المحافظة عليهم، بحسب مسئولين وأطباء.
خلال العام الماضي، عثر على 35 رضيعاً مجهول النسب مقارنة مع 28 عام 2006 و 19عام 2005 أي بين ثلاثة وأربعة أطفال شهرياً. استفاد الرضع من برنامج احتضان للأسر المحرومة من الإنجاب والذي تشرف عليه وزارة التنمية الاجتماعية، في هذا البلد المسلم الذي يحرم التبني لكنه يبيح تكافل اليتيم.
تلك الأعداد لا تشمل فئة اللقطاء «معروفي الأمهات مجهولي الآباء» ممن عثر عليهم وعددهم 35 العام الماضي، و27 في عام 2006 و26 في عام 2005. سابقاً، لم يزد المعدل السنوي عن 20 حالة بين عام 1953 وعام 2004.
يضمن قانون الأحوال المدنية الأردني جملة من الحقوق للأطفال المجهولي النسب بما في ذلك حقهم في الحصول على اسم رباعي (منتحل) ووثائق رسمية مثل الهوية الشخصية ودفتر العائلة، وجواز السفر وحقهم بالاندماج الأسري.
ويقول اختصاصيون في علم الاجتماع إن تنامي أعداد اللقطاء في دولة محافظة تحرما لإجهاض إلا في حالات محددة يتشكل فيها خطر على حياة الأم والجنين، يشكل دليلاً على ملامح تمزق في النسيج الاجتماعي وتجنياً على المرأة والطفل.
مرد هذا الخلل غياب «التشريعات الرادعة» والعدالة في التعامل القانوني والمجتمعي حيال المرأة والرجل، والعزوف عن الزواج بسبب ارتفاع الأسعار، والبطالة، والفقر،والجهل، وتفكك الأسر، وزيادة في العمالة الوافدة مع ثقافاتهما غير المتجانسة عبر 70ألف مدبرة منزل و12 ألف حارس عمارة.
أستاذ في علم الاجتماع فضل عدم ذكر اسمه عزا ذلك إلى «علاقات جنسية خارج الإطارالشرعي، وارتفاع مستوى الجهل، وضغوط مجتمعية وخلل في نظام القيم والعلاقة بين الجنسين».
أما الناشطة النسائية رنا الحسيني فتعزو انتشار هذه الظاهرة إلى «ثنائية الجهلو الانفتاح» وتتحدث عن «جهل بالدين وبالثقافة وعن مناهج مدرسية ضعيفة ومدرسين غير مؤهلين. بالإضافة إلى ما توفره الفضائيات من إمكانات للمشاهدة».
ولا تعفي الحسيني، التي كانت أول صحافية في الأردن تسلط الضوء على ظاهرة ما يسمى ب«جرائم الشرف» وتحولها الى قضية رأي عام، الأهل ونظام التعليم من المسؤولية معتبرة أن «الأسر لا تفتح هذه القضايا الحساسة مع أبنائها فيلجون الحياة من دون معرفة أو وعي.
كذلك تشير إلى غياب التثقيف والوعي الصحي ضمن مناهج التربية والتعليم معتبرة أن بعض المعلمين يقفزون عن دروس الأحياء في المدارس.
وشكلت وزيرة التنمية الاجتماعية هالة بسيسو لطوف لجنة لدراسة تنامي ظاهرة «الأطفال اللقطاء للحد منها عبر وضع اقتراحات وحلول»، وذلك فور استلامها هذه الحقيبة الوزارية نهاية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2007.
تضم اللجنة ممثلين عن 17 هيئة عامة خصوصاً وزارة التنمية الاجتماعية ووزارةالصحة والعدل والأوقاف والداخلية ومؤسسة حماية الأسرة وعدداً من الإعلاميين ،فالقضية، برأيها، تمس مجتمعاً بأكمله وليس فقط وزارة التنمية الاجتماعية.
وقالت بسيسو - لطوف لـ «الحياة»: «بغض النظر عن الظروف التي أوصلت الطفل إلى هذاالقدر من الإهمال، علينا الاهتمام كحكومة بإنسانية الطفل وبإعطائه حقه في حياة كريمة وهو الأمر الذي كفله ديننا الحنيف وتقاليدنا الحميدة.
وطلبت الوزيرة من دائرة المطبوعات والنشر مخاطبة الإعلام المحلي والطلب إليه عدم نشر صور «هؤلاء الأطفال مراعاة لمستقبلهم وإنسانيتهم.
ورفض مجلس النواب الأردني مرتين تغيير قانون العقوبات وإنهاء العقوبة المخففة ضدمرتكبي جرائم الشرف التي تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى عام واحد على رغم ضغوط ودعوات المنظمات التي تعني بحقوق الإنسان . يذكر أن عدداً من الدول العربية والإسلامية تعتبر جرائم الشرف مختلفة عن القتل المتعمد فلا يحكم على مرتكبها بالإعدام

وإنماتطبق عليه ظروف تخفيفية. بينما يجادل رجال دين أن مرتكب هذه الجرائم يستحق العقاب في الدنيا كما أن هذه الجريمة من الكبائر التي يستحق مرتكبها دخول النار.
ويطالب رجال قانون وعلماء مجتمع ومسئولون في الأردن بتشديد قانون العقوبات ضد الذين يرمون الأطفال اللقطاء للتهلكة لردعهم. كما أن هناك مطالبة بتعديل قانونالأحوال المدنية للسماح للأطفال الذين لا يملكون أوراقاً ثبوتية بالحصول على شهادة ميلاد من دون اللجوء إلى المحاكم. وهناك أصوات تطالب بتبسيط إجراءات العدالة الجنائية نحو الضحية والمساندة النفسية وجمع الأدلة.
وقد عالج قانون العقوبات موضوع اللقطاء في المادة – 289 التي نصت على أن «كل منترك ولدا أو بنتاً، دون السنتين من عمره دون سبب مشروع أو معقول يؤدي إلى تعريض حياته للخطر أو على وجه يحتمل أن يسبب ضرراً مستديماً لصحته، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات». كما نصت المادة 288 من القانون نفسه على «أن من أودع ولداً مأوى اللقطاء وكتم هويته، عوقب بالحبس من شهرين إلى سنتين».
الحكومة راجعت تشريعات الأطفال المجهولي النسب في ضوء المعايير الدولية مثل مشروع قانون حقوق الطفل المرفوع لمجلس النواب منذ عام 2004 ومشروع نظام الاحتضان المرفوع لمجلس الوزراء منذ عام 2007.
وجددت الصدمة التي تركها تنامي المشكلة مطالب أطباء ومتخصصين بإنشاء بنك للحمض النووي كنواة لبناء قاعدة بيانات عن الأمهات اللاتي يلدن في المستشفيات لتثبت العلاقة بين المولود ووالديه. وهناك مطالبة بفتح سجل وطني لتسجيل هذه الحالات.
وعلى رغم طرق التخلص غير الأخلاقية التي مورست بحق بعض اللقطاء أخيراً يجد موسىشتيوي، أستاذ علم الاجتماع، أن «المرأة دائما تقع ضحية». ويضيف: «من غير المقبول أنيجري تحميلها المسؤولية وحدها، وعلى الرجل الذي شاركها فعلتها تحمل المسؤولية بشتى أشكالها، وعلى الجهات المسؤولة ضمان الأمن والحماية لهؤلاء النساء».
فالقانون وحده لا يردع، من دون توعية مرتبطة بالشراكة بين القطاعات كافة والجرأة في التعامل مع هذه القضـــية وعدم دفن الرؤوس في الرمال والبحث في مكونات الثقافة الجنسية من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام.

المصدر: جريدة الحياة- تاريخ 2008/02/24
لمزيد من المعلومات
الموقع الإلكتروني:
http://www.daralhayat.com/special/features/02-2008/Item-20080223-47bdc31c-c0a8-10ed-017c-43245a253535/story.html

غزة: آثار نفسية مدمرة جراء المذبحة والمطلوب حمايتهم: ربع الضحايا في غزة من الأولاد [بيان]

لم يعد أطفال فلسطين يتمتعون بالحماية النفسية المطلوبة نتيجة الأحداث الدموية في قطاع غزة، فقد بدت مظاهر الخوف والقلق والتوتر ظاهرة يعيشها الأطفال في فلسطين بشكل عام، ويبرز حجم المأساة من خلال رسوماتهم أو ألعابهم.
خلت رسوماتهم من كل مظاهر الحياة الطبيعية ولم تعد تظهر فيها سوى مشاهد القتل والدمار والدبابات والطائرات وصور الأطفال الذين يتعرضون للقصف، والجرافات التي تقتلع الأشجار وجنازات الشهداء والطائرات التي تسقط الصواريخ فوق البيوت، والدخان الذي يتصاعد منها وصور سيارات الإسعاف. لقد أصبحت هذه الرموز من السمات السائدة في رسومات الأطفال الفلسطينيين، وان دل ذلك على شيء فهو يعكس حجم المأساة التي يعيشها الأطفال.
وأكدت "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال ـ فرع فلسطين"، إن ربع ضحايا الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة هم من الأطفال.
وجمعت الحركة معلومات أولية تفيد بمقتل ما لا يقل عن 31 طفلا فلسطينيا بفعل العمليات العسكرية البرية والجوية في القطاع خلال الفترة الواقعة بين الأربعاء في 27 شباط والاثنين 3 آذار 2008. وكان معظم الضحايا خلال عمليات الاجتياح البري لمناطق شمال القطاع.
وقالت الحركة في تقرير أصدرته أمس، إن البحث والتحقيق الميداني ما زال "متواصلا من أجل التقصي والتحقيق في 5 حالات أخرى، لم يتسنى لنا التأكد من أعمارها بعد"، مشيرة إلى أن منطقة جبل الكاشف وزمو وعزبة عبد ربه في

شمال قطاع غزة كانت مسرحا لهذه العمليات، وخضعت هذه المناطق المكتظة بالسكان لقصف مكثف من الطائرات والمدفعية والأسلحة الرشاشة.
ولفتت الحركة إلى انه من ضمن الـ31 طفلا الذين تم جمع المعلومات الأولية حول ظروف مقتلهم، فإن 3 منهم طفلات و5 دون الـ12 عاماً، بما فيهم رضيع لم يتجاوز الـ6 أشهر من مدينة غزة.
وذكرت أنها رصدت ما حدث في الضفة أيضا، وأشارت إلى مقتل طفلين خلال الفترة نفسها في تظاهرات الاحتجاج على العمليات في غزة.
ودانت الحركة بأشد العبارات ما أسمته الاستخدام الإسرائيلي للقوة العسكرية المفرطة وغير المتناسبة ضد السكان في قطاع غزة. وأكدت أن إطلاق الصواريخ محلية الصنع ضد أهداف مدنية، على الرغم من تعارضه مع القانون الإنساني الدولي، لا يمكن أن يشكل مبررا لعمليات القتل العمد ضد المدنيين الفلسطينيين، بما فيهم الأطفال، إنما يشكل انتهاكاً جسيم للقانون الإنساني.
ودعت المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك الفوري واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن احترام قوات الاحتلال لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية، وتوفير الحماية الدولية للمدنيين في قطاع غزة. وحضت الاتحاد الأوروبي على ممارسة الضغط الدبلوماسي على إسرائيل وغيره من الوسائل لضمان احترام قوات الاحتلال لالتزاماتها وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، والتحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق المحتلة وتقديم الأفراد المسؤولين عن هذه الجرائم للعدالة.
إلى ذلك، أظهر تقرير أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني، حول آثار الاجتياح الإسرائيلي على قطاع غزة وأثره على العملية التعليمية في أراضي الوطن في الفترة الممتدة ما بين 27 شباط (فبراير) و3 آذار (مارس)، أن أسرة وزارة التربية تعرضت لمجموعة من الانتهاكات الإسرائيلية بحق قطاع التعليم، كان أشدها استشهاد 22 طالب مدرسة وطالبة، منهم 20 طالباً وطالبة في القطاع، وجرح ما يزيد عن 10 طلاب بإصابات مختلفة.
وناشدت وزارة التربية والتعليم العالي مؤسسات ومنظمات المجتمع المحلية والدولية العمل على حماية أطفال وطلبة فلسطين من القتل والإبادة، والى كشف جرائم الاحتلال أمام العالم اجمع، والعمل على دعم أطفال فلسطين وتوفير بيئة صحية آمنة لهم ليتمكنوا من العيش بكرامة ونيل حقهم في التعليم كغيرهم من أطفال العالم.

لمزيد من المعلومات
الموقع الإلكتروني:
http://www.dci-pal.org/english/home.cfm

أفلام كرتون يمنية لتجنيب الأطفال التحرش

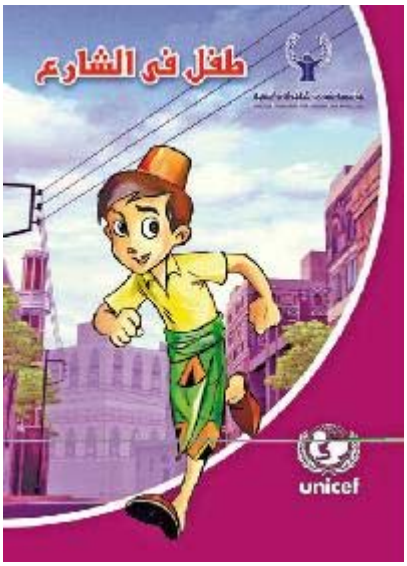

تطلق مؤسسة «شوذب للطفولة والتنمية» اليمنية نهاية الشهر الجاري ثلاثة أفلام كرتونية تتناول في قالب غنائي قضايا التحرش بالأطفال.
وقالت الأمين العام لمؤسسة «شوذب» مريم إبراهيم الشوافي لـ «الحياة»: « الشرائط الثلاثة عبارة عن اسكيتشات غنائية مدة الواحد منها خمس دقائق تستهدف توعية الأطفال وتجنيبهم الوقوع في حوادث التحرش والخطف».
وأوضحت الشوافي ان الاسكيتشات تقدم باسلوب سلس وتشويقي نصائح غير مباشرة للأطفال حول كيفية تفادي الوقوع في حوادث التحرش والابتعاد عن رفقاء السوء والغرباء، مستبعدة أن يؤدي ذلك الى عزلة الأطفال عن إقرانهم . وهذا هو العمل الكرتوني الثاني الذي تنفذه مؤسسة «شوذب» بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) إذ سبق لهما أن قدما العام الماضي فيلم كرتون بعنوان «عودة احمد» تناول قضية تهريب الأطفال اليمنيين إلى دول مجاورة .

المصدر: جريدة الحياة تاريخ 2008/2/24
لمزيد من المعلومات
الموقع الإلكتروني:

http://www.daralhayat.com/celebrities/02-2008/Item-

20080223-477f289f-c0a8-10ed-017c-43246a63abd8/story.html

The translation and production of this issue of CRINMAIL Arabic was funded by Save the Children Sweden - Mena office. www.scsmena.org

بتمويل من المنظمة السويدية لرعاية الأطفال - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط بالعربيةCRINMAIL تمّ ترجمة وإصدارهذا العدد من إفريقيا وشمال www.scsmena.org.

CRINMAIL is an electronic mailing list of the Child Rights Information Network (CRIN). This Arabic edition is published by the Arab Resource Collective (ARC) and funded by Save the Children Sweden - MENA Office. CRIN and ARC do not accredit, validate or substantiate any information posted by subscribers of CRINMAIL. The validity and accuracy of any information is the responsibility of the originator.

CRINMAIL هي قائمة بريد إليكترونية لشبكة المعلومات لحقوق الطفل (CRIN). هذه النسخة العربية تصدر عن ورشة الموارد العربية والمنظمة السويدية لرعاية الأطفال - المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لا تؤكدا شبكة المعلومات لحقوق الطفل وورشة الموارد العربية صحّة الأخبار المنشورة ولا مصادرها، ولا تضمنا أي معلومات يرسلها المشتركون في CRINMAIL إلى النشرة. إنّ المسؤولية عن سلامة وصحّة المعلومات تقع على مصدرها.

يمكن الاطلاع على المادة الأصلية على صفحة CRIN: http://www.crin.org/email/index.asp
All original material can be viewed on CRIN's website at http://www.crin.org/email/index.asp

للاشتراك بالنشرة الانكليزية:http://www.crin.org/email/subscribe .asp

To subscribe to the English list, go to http://www.crin.org/email/subscribe, asp

للاشتراك بهذه النشرة العربية:http://www.mawared.org/lists/?p=subscribe&id=2

To subscribe to this Arabic list, go to :http://www.mawared.org/lists/?p=subscribe&id=2